

نظرة تحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية حول تفعيل وتنفيذ اتفاق باريس القضايا محل الاهتمام لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتورة ماري لومي، باحث أول، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية يونيو 2016

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن وجهة نظر المؤلف فقط، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وهي هيئة اتحادية مستقلة، ولا تعبر كذلك عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ملخص

- عَقِبَ الاتفاق التاريخي الذي تم التوقيع عليه في باريس في 2015 لمواجهة آثار تغير المناخ، هناك مهمتان أمام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدول الأعضاء فيها وهما: (1) **تفعيل** الاتفاق وضمن السلسلة في دخوله حيز التنفيذ و (2) دعم وتحفيز الدول والأطراف غير الدولية **لتنفيذ** خططها الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ وزيادة التدريجية لمستوى الطموح في هذه الخطط.
- تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي المشاركة في كل مجال من هذين المجالين بعبدة وسائل منها:
- في مجال تفعيل الاتفاق، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تشارك مشاركة فعّالة في **تصميم إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس**، وهذا الإطار يضع المعايير الخاصة بإعداد التقارير ومراجعة الخطط والإجراءات التي تتخذها الدول لمواجهة آثار تغير المناخ.
- عندما تُكثف دول مجلس التعاون الخليجي مشاركتها في الآلية المُتَشَبِّعة الحالية للشفافية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تشمل بالنسبة لدول الخليج إعداد التقرير المحدث للسنتين وعرضه في ورشة عمل مخصصة لهذا الغرض، فإنها ستكون في موقع يؤهلها للمشاركة في إطار العمل الجديد للشفافية الذي يتطلب إعداد تقارير منتظمة.
- يجب أيضاً أن تضمن دول مجلس التعاون الخليجي أنها لديها القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات في ظل اتفاق باريس بمجرد سرياته والذي قد يحدث في أوائل 2017. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التصديق المبكر على الاتفاق والمشاركة في المفاوضات حول تنظيم الدورة الأولى من اجتماع الأطراف (CMA).
- أما في مجال التنفيذ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تبدأ الآن في تحويل خططها الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ إلى سياسات قابلة للتنفيذ. قدمت كل دول مجلس التعاون الخليجي مساهماتها المعتمدة المحددة وطنياً (INDCs) في 2015. وعندما تقرر دولة ما الانضمام إلى الاتفاق، فإن هذه المساهمات ستصبح خططها الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ ("NDC") ما لم تقرر الدولة خلاف ذلك.
- بحلول عام 2020 من المتوقع أن تقوم دولة خليجية واحدة على الأقل، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، بتسليم مساهمة (NCD) جديدة (وذلك في ضوء الإطار الزمني المبكر المحدد للخطة بحلول عام 2021). وينبغي أن تكون كل مساهمة أكثر طموحاً من المساهمة السابقة لها.
- تستضيف مملكة المغرب مؤتمر الأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام 2016 في مدينة مراكش في شهر نوفمبر. وعندما يتم تنظيم أحد مؤتمرات الأطراف في المنطقة فإن ذلك يفسح المجال أمام دول مجلس التعاون الخليجي لعرض الإجراءات والخطط التي تعتزم تطبيقها قبل 2020 وإظهار ريادتها الإقليمية في هذا الصدد.
- بعيداً عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تولي عنايتها لعمليتين دوليتين رئيسيتين من المتوقع أن يتمخضا عن تنظيم جديد لانبعاثات غازات الدفيئة في 2016، وهذا الموضوع له أهمية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي:
- فمن المتوقع أن تتفق المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو) على آلية دولية ملزمة قائمة على نهج السوق (MBM) لانبعاثات الطيران الدولي.
- بموجب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الاوزون، يجوز للأطراف الاتفاق على تعديل البروتوكول فيما يخص تنظيم مواد الهيدروفلوروكربونات، وهذه الغازات أشد ضرراً من بقية غازات الدفيئة وتستخدم بصورة رئيسية في التبريد والتكييف.
- عندما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التناغم والانسجام بين جهودها في التنويع الاقتصادي وبين تنفيذ اتفاق باريس فإنها تدعم التنمية المستدامة في الداخل وفي الوقت نفسه توصل رسالة للعالم بريادتها الإقليمية في هذا المجال.

أهمية الموضوع لدول مجلس التعاون الخليجي

يُتيح تفعيل وتنفيذ اتفاق باريس عدداً من الفرص المُحتَملة لدول مجلس الخليج العربي ويعرضها لتحديات، ومنها ما يلي:

- **المفاوضات حول صياغة "القواعد المنظمة" لاتفاق باريس:** يُمكن أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من المشاركة الكاملة في آلية الشفافية الحالية في الاتفاقية لاكتساب خبرات واسعة استعداداً لسريان اتفاق باريس ولكي تستطيع التأثير على تنظيم وإعداد إطار الشفافية الجديد.

- **التحضيرات المتعلقة بدخول الاتفاق حيز التنفيذ:** إذا قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالتصديق مبكراً على اتفاق باريس فإن ذلك ينعكس عليها إيجابياً ويضمن لها حقوق المشاركة الكاملة بمجرد سريان الاتفاق والذي قد يحدث في أوائل 2017.

- **الإجراءات والدعم والطموح قبل 2020 وبعدها:** يتيح مؤتمر الأطراف 22 المزمع انعقاده في مراكش المجال أمام دول مجلس التعاون الخليجي لعرض الإجراءات التي تنوي اتخاذها والخطط التي تعتزم تطبيقها قبل 2020. وعندما نضع فترة ما بعد 2020 في الحسبان، فإن دول مجلس التعاون الخليجي أمامها مهمة عاجلة وهي تحويل خطتها الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ إلى سياسات قابلة للتنفيذ. وبحلول عام 2020 من المتوقع أن تقوم دولة خليجية واحدة على الأقل، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، بتسليم مساهمة محددة وطنياً (NCD) جديدة وذلك في ضوء الإطار الزمني 2021 المحدد لهدفها الرئيسي.

- **المتديات الدولية وأشكال التعاون الأخرى والأطراف التي لا تُشكّل دولاً:** بعيداً عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من المتوقع حدوث مستجدات تنظيمية رئيسية على الصعيد الدولي في 2016 في تنظيم انبعاثات الطيران الدولي ومواد الهيدروفلوروكربونات (HFC)، وهذان المجالان لهما أهمية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب صناعات النقل الجوي فيها ودرجات الحرارة المرتفعة التي تقتضي استخداماً مكثفاً للأجهزة التبريد والتكييف وما يحتاج إليه ذلك من استخدام مواد الهيدروفلوروكربونات (HFCs). تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً أن تكتسب خبرات قيّمة وتبني مراكز الريادة من خلال المشاركة الفعّالة في عدة شراكات دولية متعددة الأطراف على مستوى دون المستوى الوطني ومستوى القطاعات

عقب الاتفاق التاريخي الذي تم التوقيع عليه في باريس في 2015 لمواجهة آثار تغير المناخ، تحولت أنظار القائمين على نظام مواجهة تغير المناخ في الأمم المتحدة من المفاوضات السياسية على المبادئ العامة وقواعد حوكمة موضوعات المناخ على الصعيد الدولي إلى الجوانب الفنية الكفيلة بتفعيل الاتفاق الجديد.

وفي الوقت نفسه قدمت 187 دولة خطتها الوطنية (وتُعرّف أيضاً بالمساهمات المعترمة المحددة وطنياً) في إطار دعم اتفاق باريس. وتتمثل الخطوة التالية أمام المجتمع الدولي الآن في ضمان تنفيذ هذه الخطط وتحديثها باستمرار من جانب الدول، بحيث تصل مقادير تقليل الانبعاثات وتدابير التكيف مع آثار تغير المناخ والدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى في آخر المطاف إلى المستوى الكفيل بتجنب التغيرات الخطيرة في المناخ.

وهاتان المهمتان المكملتان لبعضهما البعض لا يشتركان في نفس الإطار الزمني، ويختلفان في نوع الموارد المطلوبة لكل منهما. إن تفعيل اتفاق باريس على مدار العامين المقبلين هو الدور الرئيس المنوط باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومع هذا فإن تنفيذ الاتفاق ليس حدثاً واحداً وإنما عملية مستمرة تتطلب تضامراً كافة الجهود سواء داخل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو خارجها على مدار السنوات والعقود المقبلة.

تسلط هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية الضوء على بعض التدابير الرئيسية اللازمة لتنفيذ اتفاق باريس في ثلاثة مجالات وهي: القيام بالتحضيرات الضرورية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعزيز وتطوير المنهج المتبع في الاتفاقية حول تحفيز الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم الدعم والطموح في التنفيذ، وتحفيز الدول والأطراف غير الدولية على التعاون فيما بينها في مجالات أخرى بخلاف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه الورقة البحثية تعرض تقييماً موجزاً لما يلي:

- مدى التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في 2016 والتوقعات بشأن المرحلة المقبلة.
- الفرص والتحديات الماثلة أمام دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال.

2016 - عام التنفيذ

ونجح مؤتمر بُون في الحفاظ على الأجواء البناءة والبدء في التحضيرات بحسب ما هو محدد. وبالرغم مما سبق فإن المؤتمر بخلاف ما تمناه البعض لم يحقق الكثير فيما يتعلق بـ "الواجبات" التي يتعين على الأطراف أو على الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ القيام بها في الأشهر السابقة لانعقاد مؤتمر الأطراف 22. ومع أن البعض طالب بتقديم أوراق فنية وتنظيم ورش عمل فنية إلا أن الأطراف في مؤتمر بُون لم يتفقوا إلا على فتح الباب أمام إبداء وجهات النظر حول مختلف بنود جدول الأعمال¹.

وعندما نضع هذه النتائج في الحسبان، يتبين أن الدول أمامها شوط طويل ومهام كثيرة في مؤتمر مراكش حيث سيتم مناقشة عدد من الموضوعات التي لم يتم إدراجها في جدول أعمال مؤتمر بُون بما في ذلك الضائقة والأضرار (التي تحدث عندما يتعذر تنفيذ تدابير التكيف) وعدد من المسائل ذات الصبغة المالية. وبجانب الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المفاوضات، فإن مؤتمر مراكش كباقي مؤتمرات الأطراف التي عُقدت مؤخراً سيبتلله عدد من الفعاليات متعددة الأطراف رفيعة المستوى التي تهدف إلى الحفاظ على الزخم السياسي والتواصل مع "العالم خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ".

بعد النجاح الباهر لاصطفال التوقيع على الاتفاق في نيويورك والنجاح المعقول لاجتماع بُون، فإن المهام التالية لحوكمة موضوعات تغير المناخ تتعلق بما يلي:

الأعمال التحضيرية:

- المفاوضات قصيرة الأجل في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول "القواعد المنظمة" لاتفاق باريس، و
- المفاوضات قصيرة الأجل في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لضمان سلاسة دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ؛
- تمكين الأطراف من التحرك وتحفيزهم؛
- الأعمال قصيرة الأجل في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول تنفيذ الدول للاتفاقية قبل 2020 و
- الأعمال الجارية في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول تنفيذ الدول لاتفاق باريس بعد 2020 و

الأعمال الخارجة عن الاتفاق:

- المستجدات التنظيمية الخارجة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، و
- أنشطة التعاون بين الدول والأطراف غير الدولية في مجالات أخرى بخلاف الاتفاقية.

بعد التوقيع على الاتفاقيتين التاريخيتين في الأمم المتحدة في 2015 وهما خطة 2030 للتنمية المستدامة واتفاق باريس، سُمي عام 2016 بعام التنفيذ. وفيما يتعلق بحوكمة موضوعات تغير المناخ، فإن ذلك يعني البدء في التحضير لدخول اتفاق باريس حيز التنفيذ وتعزيز وتطوير المنهج الحالي المتبع في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تحفيز جميع الدول والجهات من غير الدول على التحرك وتقديم الدعم ووضع أهداف أكثر طموحاً. بعد مؤتمر باريس توقيع الجميع أن تحافظ مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الزخم السياسي الذي حققه المؤتمر في ديسمبر 2015.

وتمثل أول اختبار هام للحفاظ على هذا الزخم في احتفالية التوقيع على اتفاق باريس والتي تم تنظيمها في نيويورك، ونجحت نجاحاً باهراً. ففي 22 أبريل، وقّعت 174 دولة ومنها خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي (وهي البحرين والكويت وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة) على الاتفاق مما يجعل هذا العدد أكبر عدد من الدول يوقع على اتفاقية دولية في يوم واحد في تاريخ الأمم المتحدة. ونظمت عدة فعاليات دولية أخرى في النصف الأول من 2016 لمحاولة الحفاظ على هذا الزخم (انظر المربع 1).

كان مؤتمر بُون لتغير المناخ، المنعقد في الفترة بين 16 إلى 26 مايو، الاجتماع الوحيد المنعقد فيما بين الدورات لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 2016. ومثلما هو الحال في الاجتماعات نصف السنوية فيما بين الدورات التي تتم بموجب هذه الاتفاقية، فإن الهدف الرئيس للاجتماع كان تهيئة الأجواء للدورة التالية من مؤتمر الأطراف والتي من المقرر انعقادها هذا العام في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016 في مراكش. وتضمن ذلك البدء في التحضيرات لسريان وتفعيل اتفاق باريس.

وكانت المهمة الحاسمة أمام اجتماع بُون هي إثبات أن الزخم الذي تحقق في باريس لن يخفت وأن الدول لن تتراجع عن الوعود التي قطعتها. وحقق اجتماع بُون إجمالا التوقعات المنشودة منه، حيث تم الاتفاق على جدول الأعمال وطريقة العمل لهيئة تتولى الإشراف على برنامج العمل الناجم عن باريس، وتبادل المشاركون وجهات النظر حول بنود جدول أعمال هذه الهيئة.

وفي الوقت نفسه فإن الاجتماع كان بداية لمرحلة أكثر هدوءاً في عمل المفاوضين حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لأن معظم العمل في السنوات القادمة ذو طبيعة فنية. وفي ترجمة لهذا التحول في الغرض من الاجتماع، لم يشهد اجتماع بُون سوى حضور 1,700 شخص من ممثلي الأطراف و1,100 من ممثلي الأطراف بصفة مراقبين. وهذا يُعدّ تغييراً ملموساً مقارنة بمؤتمر باريس الذي حضره 19,300 شخص من وفود الدول و8,300 شخص بصفة مراقبين رسميين.

المربع الأول: الحفاظ على الزخم الذي حققه اتفاق باريس بعيداً عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

عُقدت عدة فعاليات دولية في النصف الأول من 2016 لمحاولة الحفاظ على الزخم السياسي الذي حققه اتفاق باريس. وتبين هذه الفعاليات أن هناك إدراكاً بين قطاعات واسعة في المجتمع الدولي بأنه لا بد من إجراء تغييرات جذرية في السياسات والاستثمارات التي تقوم بها الأطراف التي لا تشكل دولا لتحقيق أهداف اتفاق باريس، وأن "تجمعات" الدول ذات الاقتصادات الكبرى وغيرها من الدول المعنية تلعب دوراً هاماً في مواصلة هذا الزخم السياسي وتشجيع ومساندة التدابير المُعززة للاتفاق.

في مايو من هذا العام عُقد مؤتمر "التحرك لمواجهة تغير المناخ 2016"، وهو مؤتمر رفيع المستوى يُعقد في واشنطن، برعاية سبع منظمات دولية من القطاع المالي وقطاع الأعمال وقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والهيئات التابعة للأمم المتحدة. وشهد هذا المؤتمر حضور 700 ممثل من قطاعات متنوعة للتركيز على بناء التحالفات وإقامة العلاقات لتسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق. وفي شهر مايو أيضاً، أصدرت مجموعة الدول الصناعية السبع إعلاناً لقيادة المجموعة عبرت فيه عن التزامها بدعم السريان المبكر لاتفاق باريس وتنفيذه في أسرع وقت ممكن. ومن المتوقع أيضاً أن يُدرج اتفاق باريس ضمن الأولويات في جدول أعمال القمة المزمع عقدها لمجموعة العشرين في شهر سبتمبر.

وفي شهر يونيو عُقد المؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة (CEM)، وهو اجتماع سنوي لوزراء الطاقة من 23 دولة (من بينها دولتان من دول الخليج العربي)، اجتماعاً لتقييم مدى التقدم في الحملات المتعددة للطاقة المستدامة التي يتم تنظيمها برعاية هذه المبادرة، وأصدر قراراً بالارتقاء بالمبادرة لتتضمن أمانة عامة دائمة تستضيفها الوكالة الدولية للطاقة (IEA). وشهد هذا الحدث أيضاً تنظيم الاجتماع التمهيدي الوزاري لمبادرة مهمة الابتكار، والتي تم الإعلان عنها في مؤتمر الأطراف 21 لتسريع وتيرة الابتكار في الطاقة النظيفة على مستوى العالم. ودشنت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة مهمة الابتكار وهي تتشابه مع المؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة (CEM) وتجمع 20 دولة (ومنهم نفس الدولتين الخليجتين) والاتحاد الأوروبي بهدف مضاعفة الاستثمارات العامة في مجال أبحاث وتطوير الطاقة النظيفة خلال الخمس سنوات المقبلة.

وربما يشهد "عام التنفيذ" هذا قبل انعقاد مؤتمر مراكش بعض المستجدات التنظيمية أيضاً. فمن المتوقع أن يقرر اجتماع المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكافو) المزمع انعقاده في الفترة بين سبتمبر إلى أكتوبر في مدينة كيبك بكندا إنشاء آلية دولية قائمة على آليات السوق (MBM) لانبعاثات الطيران الدولي، وهذه الانبعاثات لا تغطيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من ناحية الواقع.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه من المقرر في شهر أكتوبر انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في كيجالي رواندا لبحث مقترحات تعديل البروتوكول لمواجهة مواد الهيدروفلوروكربونات (HFCs) وهي أشد ضرراً من باقي غازات الدفيئة وتندرج تحت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولكنها تنتج بصفة عامة من الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها لتنفيذ بروتوكول مونتريال حيث تستخدم هذه المواد كبدائل لمركبات الكلوروفلوروكربون والهيدروكلوروفلوروكربونات المستنفدة لطبقة الأوزون.

المفاوضات حول "القواعد المنظمة" لاتفاق باريس

بينما يضع اتفاق باريس كافة المبادئ والإجراءات الرئيسية المنظمة له إلا أنه يترك مهمة تفعيل الاتفاق لمختلف الهيئات المختصة بالتنفيذ. وحددت الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أكثر من 50 مهمة محددة نابعة من الاتفاق وقرار مؤتمر الأطراف المرفق به، ويحين الموعد الأقصى لتنفيذ معظمها في السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة.

وبالتالي فإن إحدى المهام الرئيسية لمفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مدار العامين المقبلين هي استحداث واعتماد "القواعد المنظمة" لاتفاق باريس. وتحدد هذه القواعد تفاصيل التنفيذ للآليات الرئيسية في الاتفاق ومنها: الإرشادات حول العرض السلس للخطط الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ، والإرشادات لإطار الشفافية في الاتفاق، وطرائق "الحصر والجرد العالمي" لتقييم مدى التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاق، وملاحم اللجنة التي ستتركز على تيسير تنفيذ الاتفاق وتعزيز الالتزام بنوده.

الشفافية: من بين الموضوعات العديدة الهامة التي يتم التفاوض بشأنها في القواعد المنظمة لاتفاق باريس، تبرز الشفافية باعتبارها أحد العناصر التي تتطلب اهتماماً فورياً من جانب عدد من الدول وتحديد البلدان النامية (ومنهم دول مجلس التعاون الخليجي). ويتطلب موضوع الشفافية في أحوال كثيرة إنشاء عدد من آليات المتابعة والإبلاغ والتحقق، وهذه الآليات إما أنها غير موجودة على الإطلاق في الوقت الحاضر أو في حاجة إلى مزيد من التطوير. وربما لا توجد البيانات اللازمة لعدد من المؤشرات الهامة، وقد لا توجد أيضاً القدرة المؤسسية اللازمة لاستحداث وتطبيق هذه الآليات. ويمكن أن يؤدي التنسيق بين مختلف المؤسسات المحلية إلى تحديات أيضاً.

يؤسس اتفاق باريس لـ "إطار عمل للشفافية من أجل التحرك والدعم"، وهذا الإطار يقوم على مختلف قدرات الدول وينبع من ترتيبات الشفافية الموجودة حالياً في الاتفاقية. إن الغرض من إطار العمل هذا، والذي سيتم تطبيقه على جميع الدول، هو تقديم رؤية واضحة عن الإجراءات وأشكال الدعم اللازمة لمواجهة تغير المناخ سواء كانت جماعية بين الدول (من حيث تحقيق الهدف من الاتفاق والدعم المالي الذي يتم تقديمه) أو بصورة فردية (من حيث المساهمات المحددة وطنياً للدول، وإجراءات التكيف، والدعم الذي يتم تقديمه والحصول عليه). بجانب إحصاء مقادير غازات الدفيئة (GHG) فإن جميع الدول عليها أن تقدم معلومات عن مدى التقدم الذي أحرزته في سبيل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بها.

في المشاورات والتحليلات الدولية (ICA). وفي ورشة العمل الأولى لتبادل وجهات النظر بهدف التنسيق التي تمت الإشارة إليها آنفاً، قدمت 13 دولة نامية تقاريرها المحدثة للسنتين، وتشمل هذه التقارير معلومات عن حصر وإحصاء غازات الدفيئة على المستوى الوطني وإجراءات تخفيف آثار الضرر والاحتياجات ذات الصلة والدعم الذي تم الحصول عليه. ورَّب الكثيرون بورشة العمل الأولى لتبادل وجهات النظر بهدف التنسيق وأثنوا على الأجواء الإيجابية والاحترام الذي تميزت به. ومن المقرر أن تنعقد ورشة العمل التالية في مؤتمر الأطراف 22.

ومع هذا فإنه لم يتم حتى الآن (منتصف مايو 2016) إلا تسليم 32 تقريراً من التقارير المحدثة للسنتين بالرغم من أن هناك أكثر من 150 دولة من الدول غير المدرجة في المرفق الأول. وفي بون ذكرت الهيئة الفرعية للتنفيذ - وهي إحدى الهيئتين الدائميتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - في استنتاجاتها حول إعداد التقارير في الدول غير المدرجة في المرفق الأول أن البلدان النامية تواجه تحديات في إعداد التقارير المحدثة للسنتين. كما طالبت الهيئة الفرعية للتنفيذ الدول التي لم تقدم التقرير المحدث للسنتين الأول لها بأن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن وطلب الدعم والمساعدة من مرفق البيئة العالمية حسب مقتضى الحال.

وتُستخدَم هذه المعلومات كأساس للجرد والإحصاء العالمي وهي عملية جماعية تتم كل خمس سنوات بدءاً من 2023. وتُشكل هذه العملية، بجانب المساهمة المحددة وطنياً، الآلية الجوهرية لاتفاق باريس في متابعة مدى التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق وزيادة الطموح.

وتشمل ترتيبات الشفافية الحالية في الاتفاقية التقارير للسنتين للدول المدرجة في المرفق الأول (البلدان المتقدمة) وعملية التقييم والاستعراض على الصعيد الدولي (IAR) الخاصة بها، والتقارير المحدثة للسنتين للدول غير المدرجة في المرفق الأول (البلدان النامية) وعملية المشاورات والتحليلات الدولية (ICA) الخاصة بها. وتتضمن كلا عمليتي التقييم والاستعراض على الصعيد الدولي (IAR) والمشاورات والتحليلات الدولية (ICA) نظام الاستعراض عن طريق النظراء أو التحكم ويتم تنظيمها في هيئة ورش عمل فيما بين الدورات. وفي إطار التقييم والاستعراض على الصعيد الدولي (IAR) نُظمت الجولة الأولى من "التقييم متعدد الأطراف" للبلدان المدرجة في المرفق الأول في 2014-2015، وتم تقييم 45 طرفاً خلالها.

شهد اجتماع بون انعقاد أول جلسة "لتبادل وجهات النظر بهدف التنسيق" (FSV) (انظر المربع الثاني) وهي عملية الاستعراض المعادلة

المربع الثاني: التقارير المحدثة لفترة السنتين وتبادل وجهات النظر بهدف التنسيق - ترتيبات الشفافية للدول النامية قبل 2020 ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

يتم في الوقت الحاضر استحداث آليات إعداد التقارير للدول المدرجة في المرفق الأول والدول غير المدرجة في المرفق الأول تحت إشراف الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI) وهي إحدى الهيئتين الدائميتين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وترتبط هذه البنود في جدول الأعمال ارتباطاً وثيقاً بجدول الأعمال المتعلق بالطرائق والإجراءات والإرشادات لإطار عمل الشفافية في اتفاق باريس ضمن الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس (APA) وهو الهيئة التي تم إنشاؤها في باريس للتحضير لدخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ومن بين القضايا الرئيسية محل النقاش في هذا البند من جدول أعمال الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس (APA) هو كيفية تفعيل آلية المرونة المدمجة في الاتفاق (بما يتوافق مع مبدأ "في ضوء الظروف الوطنية المختلفة" المنصوص عليه في اتفاق باريس) في صورة إطار عمل بإجراءات مشتركة. وكان هناك اختلاف في الآراء بين الأطراف في "بون" بشأن هذا الموضوع.

وبحسب ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف 17 في 2011 فإن البلدان النامية عليها تسليم التقارير المحدثة للسنتين (BURs) كل عامين "بما يتوافق مع قدراتها ومستوى الدعم والمساعدة المقدم لها في إعداد التقارير". وبعدما تقوم الدول بتسليم التقارير المحدثة الخاصة بها، فإن فريقاً من الخبراء الفنيين يقوم بتحليل فني لهذه التقارير. وفي الخطوة الثانية فإن الدولة تقدم تقريرها المحدث للسنتين في ورشة عمل لتبادل وجهات النظر بغرض التنسيق (FSV). وتنعقد ورش العمل هذه في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ SBI. وطبقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف 16 فإن ورش العمل لتبادل وجهات النظر بغرض التنسيق (FSV) يجب أن "لا تتسم بالتدخل ولا تتضمن إجراءات جزائية وتحترم السيادة الوطنية". وبعدها يتم تحميل العرض التقديمي وتقرير موجز لورشة العمل على الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويتم تقديم الدعم والمساعدة للدول غير المدرجة في المرفق الأول بغرض إعداد تقاريرها الوطنية من خلال مرفق البيئة العالمية (GEF) والصندوق الأخضر للمناخ (GCF) وبرنامج الدعم العالمي (GSP) الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالرسائل الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، والأطراف المدرجة في المرفق الأول. كما يسهم مرفق البيئة العالمية GEF في إنشاء مبادرة لبناء القدرات حول الشفافية، وتم تدشين هذه المبادرة في باريس بغية بناء القدرات المؤسسية والفنية ذات الصلة في البلدان النامية، وسيقدم المرفق تقريراً به مزيد من المعلومات حول مدى التقدم في هذا الموضوع في مؤتمر الأطراف 22.

ويأخذ الدعم الذي يتم تقديمه لإعداد التقارير المحدثة للسنتين عدة أشكال منها المواد التدريبية وورش العمل وفرص إقامة العلاقات والتواصل وقوائم بأسماء الخبراء يقدمها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالرسائل الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية CGE والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فضلاً عن ذلك فإن مرفق البيئة العالمية GEF يمنح كل طرف غير مدرج في المرفق الأول تمويلًا يصل إلى 325,000 دولار أمريكي لإعداد التقارير المحدثة للسنتين. وبالرغم من أن معظم دول الخليج العربي ليست أعضاء في مرفق البيئة العالمية GEF إلا أن ذلك لا يحول دون حصولها على هذا التمويل باعتبارها من الدول غير المدرجة في المرفق الأول.

وفي شهر مارس أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهما يسهماً بنسبة 40% تقريباً من الانبعاثات على مستوى العالم، عن التزامهما بالانضمام إلى الاتفاق «في أسرع وقت ممكن». وفي شهر يونيو، أعلنت الهند أنها «ستعمل نحو تحقيق هذا الهدف المشترك». وأثارت هذه التصريحات التكهانات حول احتمال دخول الاتفاق حيز التنفيذ «مبكراً». وفي الوقت نفسه فإن المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق خفت حدتها جراء تصميم الرئيس أوباما على الانضمام إلى الاتفاق أثناء فترة رئاسته ونصوص المعاهدات الدولية التي تبين أنه لا يجوز الانسحاب من الاتفاق إلا بعد مضي ثلاث سنوات من سريانه ولن يصبح هذا الانسحاب ساري المفعول إلا بعد سنة من تقديم الدولة لطلب الانسحاب.

ووضع عدد من الخبراء سيناريوهات متنوعة يتعين بموجبها أن تنضم الدول المنتجة لأكبر قدر من الانبعاثات إلى اتفاق باريس لكي يدخل حيز التنفيذ. وفي حين أنه ربما يكون من المبكر تحديد ميعاد الوصول إلى هذه المرحلة إلا أن عدد الضمانات المقدمة من الدول ذات الاقتصادات الكبرى بشأن التصديق السريع على اتفاق باريس يوحى بأن هذا الاتفاق قد يدخل حيز التنفيذ في 2017.

وهذا الاحتمال لدخول الاتفاق حيز التنفيذ «مبكراً»، وذلك شيء لم يكن متوقفاً بصفة عامة أثناء التفاوض على الاتفاق، يضع ضغوطاً على المفاوضين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للاتفاق على «القواعد المنظمة» للاتفاق ووضع الترتيبات اللازمة لضمان عدم إقصاء الدول - التي تستغرق فيها عمليات التصديق الداخلي على المعاهدات وقتاً طويلاً - من آليات صنع القرار.

بجانب المذكرة الإعلامية التي أصدرتها الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول التداعيات القانونية والإجرائية للسريان المبكر للاتفاق، فإن الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس ناقش هذا الموضوع في بون. وتتمثل النتيجة العملية الرئيسية في أن الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (CMA 1) يجب أن تنعقد في مؤتمر الأطراف الأول بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.²

وفي بون عبّرت عدد من الدول عن دعمها للخيار الذي يقضي بأن يقوم مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (CMA 1) بتعليق دورته ومطالبة مؤتمر الأطراف COP بالاستمرار في الإشراف على برنامج العمل لاتفاق باريس، ولكن الكثير من الدول عبرت عن تحفظاتها ومخاوفها من هذا الاقتراح ولا سيما فيما يتعلق بخيارات المشاركة في صياغة القواعد المنظمة إذا كانت هذه الدول لا تزال في مرحلة الانضمام إلى الاتفاق. وعبرت بعض البلدان النامية عن قلقها من السريان المبكر للاتفاق مما يتيح للدول المتقدمة زيادة الأهداف الطموحة التي تضعها في الفترة قبل 2020، حيث أن هذه الفترة لا تزال تتسم بالتمييز الصارم بين التزامات البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي: قامت جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بتسليم رسالة وطنية واحدة على الأقل (وهي الوثيقة الثاني بجانب التقارير المحدثة للسنتين) مما يعني أنها قامت بجرد وإحصاء غازات الدفيئة على المستوى الوطني مرة واحدة على الأقل. ومع هذا فإن أحدث المعلومات المتعلقة بالانبعاثات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي تعود لعام 1994، مما يضع أمامها تحديات كبيرة في صياغة سياسات مواجهة آثار تغير المناخ في الوقت الحاضر، لأن وضع الأهداف في هذه الحالة يتوقف على تقديرات خارجية. إن جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتصميم وإعداد سياسات وأهداف مواجهة آثار تغير المناخ وتقدير الاحتياجات المطلوبة من الدعم والمساعدة ستواجهها عقبات جسيمة إذا لم تقم هذه الدول بإعداد ونشر بيانات حديثة عن الانبعاثات.

وبالرغم مما سبق فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجي سلّمت مساهماتها المعتمدة ضمن اتفاق باريس في خريف عام 2015. وتتضمن بعض هذه المساهمات أهدافاً كمية في الاقتصاد كله أو في قطاعات معينة أو لتكنولوجيا معينة. وتشمل المساهمة المعتمدة من عُمان انخفاضاً مشروطاً بنسبة 2% في نمو انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بالتوقعات المعتادة. أما المساهمة المقدمة من المملكة العربية السعودية فإنها تشمل الإجراءات والخطط التي يوجد فيها فوائد مشتركة من تخفيف آثار تغير المناخ ويتم بموجبها تجنب 130 مليون طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون بحلول 2030. في حين تشمل المساهمة المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة نسبة مستهدفة للطاقة النظيفة قدرها 24% بحلول عام 2021. وإجمالاً تشير المساهمات المعتمدة في معظمها إلى إستراتيجيات وخطط وإجراءات يتم تنفيذ الكثير منها على أرض الواقع.

الفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي: لم تقم أي دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بتسليم التقرير المحدث للسنتين الأول لها للجهة القائمة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقامت أربع دول فقط من الدول العربية (وهي لبنان، وموريتانيا، والمغرب وتونس) بتسليم مساهماتها في منتصف شهر مايو. وعندما تقرر دول مجلس التعاون الخليجي إعداد وتسليم التقارير المحدثة للسنتين الأولى لها، فإن ذلك يجعلها تتبوأ مركز الريادة على المستوى الإقليمي. كما أن إعداد التقارير المحدثة للسنتين يساعد في تصميم وإنشاء نظم المتابعة والإبلاغ والتحقق الوطنية التي يتعين على الدول الأعضاء في اتفاق باريس إنشائها. فضلاً عن ذلك فإن مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في ورش العمل لتبادل وجهات النظر بهدف التنسيق (FSV) سيجعلها تكتسب خبرات راسخة سواء في تطوير أطر العمل الوطنية الخاصة بها أو جعلها في موقع يؤهلها للمساهمة في صياغة إطار عمل الشفافية لاتفاق باريس.

دخول الاتفاق حيز التنفيذ

بحلول شهر يونيو 2016 قامت 17 دولة تسهم بنسبة 0.04% في انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم بالتصديق على اتفاق باريس. وعبرت ما لا يقل عن 27 دولة عن نيتها في الانضمام إلى الاتفاق في 2016 أو في وقت لاحق لهذا التاريخ. ولكي يدخل الاتفاق حيز التنفيذ فلا بد أن تصدق عليه 55 دولة تسهم بنسبة 55% في انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم.

الإجراءات والدعم والطموح قبل 2020 وبعدها

قبل 2020: لما كانت التوقعات العامة أثناء التفاوض على اتفاق باريس تقوم على أساس دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2020 تقريباً، فإن القرار المصاحب للاتفاق يتضمن قسماً حول "الإجراءات المعززة قبل 2020" (انظر أيضاً المربع الثالث). وبجانب الموضوعات الأخرى المدرجة، فإن القرار يقوي ويعزز عملية الفحص الفني المطبقة قبل 2020 والتي صُممت على هيئة اجتماع للخبراء المعنيين بموضوع معين أثناء دورات المؤتمر (TEM). ويحاول القرار تقوية وتعزيز عملية الفحص الفني المذكورة عن طريق التركيز على مختلف جوانب تخفيف آثار الضرر مع توسيع نطاقها وإضافة اجتماعات الخبراء المعنيين بموضوعات معينة للتركيز على إجراءات التكيف مع تغير المناخ.

وسيتم أيضاً تنظيم حوار تنسيقي حول الطموح والدعم قبل 2020 بحسب ما ينص عليه اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف 22، وكذلك حدث رفيع المستوى ضمن برنامج العمل المنشئ في ظل رئاسة مؤتمر الأطراف 21 للتركيز على الإجراءات قبل 2020. وتضمنت نتائج مؤتمر باريس أيضاً تعيين مناصرين اثنين رفيعي المستوى يتوليان التواصل والتعاون مع الأطراف والجهات غير الدولية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتحفيز الجميع على تنفيذ الاتفاق والطموح في الفترة قبل 2020.

وفي الوقت الحاضر فإن هؤلاء المناصرين الاثنين هما السفيرة الفرنسية لتغير المناخ لورانس توبيانا والوزيرة المغربية المكلفة بالبيئة حكيمة الحيطي. وفي أوائل يونيو أعلنت هاتان المناصرتان "خارطة طريق" بها جدول أعمال مفصل للنصف الثاني من 2016 يسعى إلى "تعزيز التعاون بين الحكومات والمدن والشركات والمستثمرين والمواطنين للتخفيف السريع للانبعاثات ومساعدة الدول المعرضة لخطر تغير المناخ على التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء مستقبل مستدام من الطاقة النظيفة".

وأشارت الرئاسة المغربية لمؤتمر الأطراف إلى أن الإجراءات والتحرك في الفترة قبل 2020 ستكون إحدى الأولويات المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الأطراف 22، ومن بين العناصر المحورية في هذا الصدد - بجانب جدول العمل - تعزيز التحرك في تخفيف آثار الضرر والتكيف من قبل جميع الأطراف وتجميع التمويل وتوفير التكنولوجيا وبناء القدرات في الفترة قبل 2020.

الفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي: هناك فرصة أمام دول مجلس التعاون الخليجي لاستغلال تنظيم مؤتمر الأطراف 22 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإظهار الإجراءات ومبادرات التعاون التي تنفذها في الوقت الحالي أو تنوي تنفيذها. كما أن المشاركة النشطة في الفعاليات رفيعة المستوى واجتماعات الخبراء المعنيين بموضوع معين في مؤتمر الأطراف 22 ستساعد في إظهار دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها من الدول السبّاقة والرائدة في دعمها للعمل والطموح فيما يتعلق بتغير المناخ في الفترة قبل 2020.

وطبقاً لما تنص عليه المادة (16) من اتفاق باريس، فإن الدول الأعضاء فقط هي التي تمتلك حقوق المشاركة الكاملة في مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA، ويمكن للدول غير الأعضاء المشاركة بصفة مراقبين ومن ثم لا يحق لها المشاركة في صنع القرار. وفي بون اقتصر بعض الدول تبني المنهج الذي يتم تطبيقه بموجب بروتوكول كيوتو حيث يتم تبني "منهج تمثيل الجميع" في مشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعات الاتصال والمشاورات غير الرسمية.

وبناءً على مشاورات الأطراف مع رئاسة المؤتمر، فإن هناك أيضاً رغبة قوية لتحقيق نتيجة واضحة في هذا الموضوع في مؤتمر الأطراف 22، ويشمل ذلك تحديد كيفية مواصلة الأعمال التحضيرية وحل معضلة تمثيل الجميع، وهذه التدابير من شأنها أن تبعث برسالة واضحة للعالم بأن الدول جاهزة لسريان اتفاق باريس وتتطلع إلى تنفيذه.

التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي: قامت خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي بالتوقيع على اتفاق باريس. وتختلف الدول في القواعد التنظيمية الداخلية التي تطبقها عند الانضمام إلى المعاهدات الدولية، حيث تقتضي هذه القواعد في بعض الدول موافقة البرلمان في حين أن هناك دولاً أخرى يتم الانضمام فيها إلى المعاهدات الدولية بمجرد توقيع السلطة التنفيذية عليها. وعندما ضرب مثلاً بدولة الإمارات العربية المتحدة فإن التصديق على المعاهدات الدولية فيها يتطلب موافقة مجلس الوزراء. وبالرغم من أن مؤتمر الأطراف 22 من المتوقع أن يقدم ضمانات حول اتباع النهج الممثل للجميع عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ إلا أنه إذا تزامن دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع انضمام دول مجلس التعاون الخليجي له، فإن ذلك يعني استبعادهم من أي ترتيبات لاتخاذ القرارات من قبل مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA حتى لو بدت احتمالية اتخاذ مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA لقرارات هامة دون تمثيل الجميع في هذه المرحلة المبكرة مستبعدة إلى حد بعيد. ومع هذا فإن خطورة الاستبعاد من اتخاذ القرارات تتفاقم يوماً بعد يوم.

الفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي: على نحو مماثل لموضوع إعداد التقارير الوطنية، فإن التصديق المبكر على الاتفاق يمكن أن يرسل رسالة سياسية قوية إلى العالم. وكان هذا هو الحال بالنسبة لفلسطين التي كانت من ضمن الأربع عشرة دولة التي صدقت على اتفاق باريس في احتفال التوقيع عليه في نيويورك. ومما يزيد هذه الرسالة قوة ووضوحاً أن فلسطين لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلا في ديسمبر 2015. وعندما تقوم دول مجلس التعاون الخليجي كباقي الدول بالانتهاء من الإجراءات الوطنية للانضمام إلى اتفاق باريس في الميعاد المناسب فإنها ستضمن لها مكاناً في عملية صنع القرارات حول مستقبل نظام مواجهة تغير المناخ.

المربع الثالث: الثقة كأحد النقاط في الفترة ما قبل 2020

يُتَبَنَّى لا يتضمن اتفاق باريس إشارات محددة إلى تاريخ تطبيقه وإنما ينص على سريانه "بعد 2020" إلا أن هناك إدراكاً عاماً بين الجميع بأن الإجراءات والدعم قبل 2020 يقوم على تمييز أكثر صرامة بين مسؤوليات البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الاتفاقية.

تنطوي التدابير المعززة (التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه) والدعم (التمويل والوسائل التكنولوجية وبناء القدرات) والطموح (الأهداف المتزايدة) قبل 2020 على جانب هام من جوانب الثقة. وفي المؤتمر المنعقد في بون، لفتت البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة النظر مجدداً إلى أهمية التحرك والطموح لفترة ما قبل 2020 حتى تنجح التحركات والأهداف الطموحة بعد 2020. وهناك خشية بين بعض البلدان النامية من أن تستخدم البلدان المتقدمة المنهج الأكثر مرونة في التمييز بين المسؤوليات الذي تم اعتماده في اتفاق باريس لتجنب المسؤوليات الواقعة عليها في فترة ما قبل 2020، وتشير إلى حقيقة أن تعديل الدوحة لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو (2012-2020) لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

إن غياب خارطة طريق واضحة وركائز محددة حول كيفية تجميع البلدان المتقدمة لمبلغ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 لتمويل برامج مواجهة تغير المناخ في البلدان النامية من بين العناصر التي تتسبب في استمرار انعدام الثقة بين الأطراف. ويبحث اتفاق باريس البلدان المتقدمة على تقديم خارطة الطريق هذه. وتُعدّ الإجراءات التي تم إقرارها في اتفاق باريس للاتفاق على منهجية محاسبية للتمويل العام لبرامج مواجهة تغير المناخ بحلول عام 2018 خطوة نحو مزيد من الوضوح في هذا المجال، ولكن الكثير من الدول تشعر أنها ليست كافية بمفردها.

إن التمويل العام الذي تقدمه البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً ينهض بدور حاسم سواء كمصدر للتمويل أو لتوفير الموارد المالية من مصادر أخرى. وفي آخر المطاف فإن التمويل من المصادر الخاصة هو الطريق الوحيدة لتوفير استثمارات كافية. وبحسب أحد التقديرات بلغ إجمالي تدفقات الموارد المالية لمواجهة تغير المناخ في 2014 مبلغاً وقدره 391 مليار دولار أمريكي؛ ثلثا هذا المبلغ من مستثمري القطاع الخاص. وهناك خلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بصفة عامة حول القدر المطلوب من التمويل العام الذي يتم تقديمه من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر أيضاً المربع 3) وقد يكون لذلك تأثير غير مباشر على مستوى الطموح في المساهمات المحددة وطنياً لبعض الدول في المستقبل.

وهناك بعض المحاولات لتقدير حجم التمويل واحتياجات الدعم الأخرى بناءً على المساهمات المعترضة المحددة وطنياً التي قدمتها البلدان النامية. ومما يسهم في تعقيد هذه المسألة أن الكثير من المساهمات المعترضة المحددة وطنياً لا تشمل أسعاراً محددة، وهناك مساهمات أخرى لا تحدد نسبة التمويل الدولي المطلوب من إجمالي الموارد المالية اللازمة. ويبين أحد التقديرات أن إجمالي احتياجات البلدان النامية من الاستثمار بين 2020 و2030 تصل إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي، ويتوقع الحصول على مبلغ لا يقل عن 420 مليار دولار أمريكي منها (أو 42 مليار دولار أمريكي سنوياً) من الجهات الدولية. ومع هذا فإن الرقم الأخير من المحتمل أن ينطوي على تهوين ملحوظ لحجم التمويل، لأنه بالنسبة للمبلغ الإجمالي وقدره 3 تريليون دولار أمريكي فإن الدول لم تحدد ما إذا كان مصدر الأموال محلياً أم دولياً. ومما يزيد الصورة تعقيداً أنه من إجمالي هذا المبلغ هناك 2.5 تريليون دولار أمريكي في المساهمة المعترضة المحددة وطنياً للهند، في حين أن الصين لم تحدد تكلفة تنفيذ مساهمتها المعترضة المحددة وطنياً.

بعد 2020: يسعى اتفاق باريس إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم تحت 2 درجتين مئويتين (أو بذل الجهود للحيلولة دون تخطي ارتفاع درجة الحرارة لدرجة 1.5 درجة ونصف مئوية) مقارنة بالمستويات التي كانت عليها درجة الحرارة قبل الثورة الصناعية.

وبما أن المساهمات هي الآلية المركزية لتحقيق الهدف المنشود من اتفاق باريس فإن الاتفاق ينشئ نظام "المساهمات المحددة وطنياً NDCs" والتي يتعين على جميع الأطراف الأعضاء تطبيقها وإبلاغ القائمين على الاتفاق بها بصفة دورية. وينبغي أن تشمل المساهمة المحددة وطنياً لأي دولة تدابير تخفيف آثار الضرر على المستوى الوطني (تقليل أو تحجيم غازات الدفيئة)، وقد تشمل أيضاً معلومات عن التكيف والدعم (وتحديداً التمويل ونقل التكنولوجيا واستحداثها وبناء القدرات)³. ويَجِبُ أن تُمَثَّل كل مساهمة تقدماً مقارنة بما كانت عليه في العام السابق في دورات مدتها خمس سنوات من التقارير والرسائل بدءاً من 2020. علاوة على ما سبق يجوز لأي عضو في اتفاق باريس في أي وقت زيادة مستوى المساهمة الخاصة به.

ولكي تنجح المساهمات المحددة وطنياً وبالتبعية اتفاق باريس فإن الدول يجب أن تترجمها إلى سياسات واستثمارات قابلة للتنفيذ. ولا جدال في أن الكثير من البلدان النامية تحتاج إلى دعم في تنفيذ الأهداف المحددة وطنياً الخاصة بها وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير التكنولوجيا وتقديم التمويل. وانعكاساً لذلك، فإن المساهمات المعترضة لكثير من الدول (المساهمات المعترضة المحددة وطنياً التي تم تقديمها في إطار دعم اتفاق باريس قبل الانضمام إليه) تشمل في الغالب بجوار المكون غير المشروط مكوناً مشروطاً لتخفيف آثار الضرر يتم تحقيقه بمساعدة خارجية.

استخدامها لترجمة أهدافها ورؤاها على الصعيد الوطني إلى إجراءات قابلة للتنفيذ على مستوى القطاعات والمشاريع ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات في جذب الدعم الخارجي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو بعيداً عنها.

التعاون الدولي والجهات غير الدولية

يخرج قدر كبير من التدابير وأشكال الدعم المحتملة لمواجهة تغير المناخ عن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويشمل ذلك الإجراءات التي تنفذها المنظمات الدولية الأخرى ومبادرات التعاون الدولية التي تشارك فيها أطراف دولية وجهات غير دولية.

ونظراً لأن المستوى الحالي من الطموح الجماعي من جانب الدول لا يكفي، فإن الأطراف الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يدركون يوماً بعد يوم أن هذه الإجراءات تلعب دوراً حاسماً في نجاح اتفاق باريس. وتعد خطة العمل واجتماعات الخبراء المعنيين بموضوع معين TEMs وأنصار مواجهة تغير المناخ أبرز الأمثلة على ذلك. وفي هذا الصدد فإن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بين الدول ليس بوسعها سوى أن تسعى لإلهام الجميع على التحرك. ونعرض أدناه بعض الأمثلة على التطورات الرئيسية في 2016 في هذا الصدد.

المنظمات الدولية الأخرى: من المتوقع أن يتمخض اجتماع المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكافو) في سبتمبر - أكتوبر واجتماع الأطراف الأعضاء في بروتوكول مونتريال في أكتوبر عن مستجدات تنظيمية هامة في مجالات انبعاثات الطيران الدولي ومواد الهيدروفلوروكربونات (HFCs) على التوالي (انظر أيضاً المربع 1). وينظر الكثيرون إلى كلا المجالين باعتبارهما حاسمين في زيادة الطموح ولا سيما في الفترة قبل 2020. بالنسبة للطيران الدولي فإنه يسهم في الوقت الحاضر بنسبة 5% من الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتتراوح بين 10 إلى 32% بحلول 2050. أما مواد الهيدروفلوروكربونات (HFCs) فإنها لا تشكل في الوقت الحالي إلا نسبة ضئيلة جداً من الانبعاثات على مستوى العالم ولكن وتيرة استخدامها تزداد سريعاً. وهذه الغازات لها آثار هامة في إجراءات تخفيف حدة الضرر نظراً لأنها غازات شديدة الضرر مقارنة بباقي غازات الدفيئة وذات عمر افتراضي قصير في الغلاف الجوي.

التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والفرص المتاحة أمامها: تعتبر بعض دول مجلس التعاون الخليجي مراكز التقاء هامة للطيران الدولي؛ ففي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ عدد المسافرين في مطار دبي الدولي أكثر من 78 مليون راكب في 2015 وتهبط فيه الخطوط الجوية الرئيسية لعدد من الدول. ومن ثم فإن دول مجلس التعاون الخليجي لها مصلحة في الوصول إلى مستقبل مستدام من الناحيتين البيئية والاقتصادية للطيران الدولي. وعلى نحو مماثل لما سبق ونظراً لارتفاع درجة الحرارة في دول مجلس التعاون الخليجي وما يقتضيه ذلك من استخدام كثيف للتبريد والتكييف الذي يعتمد على مواد الهيدروفلوروكربونات (HFCs) فإن هذه الدول لها مصلحة في ضمان أن بدائل هذه الغازات ملائمة للغرض وخاضعة لنظام دولي فعال يقدم للبلدان النامية الدعم الذي تحتاج إليه. ولهذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي عليها أن تشارك مشاركة نشطة في عمليات التفاوض الخاصة بالمنظمة الدولية للطيران المدني وبروتوكول مونتريال لضمان تحقيق أقصى مستوى من الطموح مع مراعاة المصالح الوطنية لدول مجلس التعاون.

بجانب الدعم والمساعدة في تنفيذ الاتفاق، فإن العديد من البلدان النامية تحتاج إلى دعم في إعداد المساهمات التالية الخاصة بها وتنفيذ التزامات الإبلاغ المنصوص عليها في اتفاق باريس.

التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي: لم تحدد دول مجلس التعاون الخليجي بعد إجمالي الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بها. ففي حالة عُمان، فإن تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً يتوقف بالكامل على المساعدة التي يتم الحصول عليها من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. أما في المساهمة المحددة وطنياً المقدمة من البحرين فإنها تربط بين مستوى التنفيذ ومستوى الدعم الذي يتم الحصول عليه. في حين أن المساهمة المعتمدة المحددة وطنياً المقدمة من قطر تنص على ضرورة نقل التكنولوجيا لإمكان التحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة. وتشير المساهمة المعتمدة المحددة وطنياً المقدمة من المملكة العربية السعودية إلى أنها تسعى للحصول على مساعدات فنية ودعم دائم لبناء القدرات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إن عدم معرفة التكلفة اللازمة لخطة مواجهة تغير المناخ والوفورات الاقتصادية الناتجة عنها يُعقد من ترجمة هذه الخطة إلى سياسات وخطط استثمارية واقعية ويحول دون التحديد الواضح للاحتياجات الدعم المحتملة.

الفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي: الخطوة الملموسة الأولى لأي دولة فيما يتعلق بالمساهمة المعتمدة المحددة وطنياً الخاصة بها بعد مؤتمر باريس هي ترجمتها لتصبح أول مساهمة محددة وطنياً NDC. وما لم تقرر دولة ما خلاف ذلك فإن المساهمة المعتمدة المحددة وطنياً INDC تصبح تلقائياً مساهمتها المحددة وطنياً NDC عند التصديق على الاتفاق. أضف إلى ذلك أن الدول التي تحتوي مساهمتها على إجراءات لها إطار زمني نهايته 2025 أو قبل ذلك من المتوقع أن تقوم بإرسال مساهمة جديدة بحلول 2020 والتي يجب أن تمثل تقدماً مقارنة بما كانت عليه في المرة الماضية. وينطبق ذلك مثلاً على دولة الإمارات العربية المتحدة التي وضعت هدفاً للطاقة النظيفة بحلول 2021 في مساهمتها المعتمدة المحددة وطنياً.

ومن المتوقع أن تقوم الدول التي تخضع مساهماتها لإطار زمني حتى 2030 بـ "إرسال أو تحديث" مساهمتها المحددة وطنياً بحلول عام 2020. فعلى سبيل المثال تشير المساهمتان المحددتان وطنياً المقدمتان من البحرين وقطر إلى الرؤية الوطنية لكل منهما لعام 2030. أما المساهمتان المعزمتان المحددتان وطنياً الخاصتان بالمملكة العربية السعودية وعُمان فيحددان عام 2030 كإطار زمني لهما.

تمثل السنوات بين 2016 و2020 فرصة لدول مجلس التعاون الخليجي لإعادة النظر في مساهماتها المحددة وطنياً، وفي حالة دولة الإمارات العربية المتحدة إعداد مساهمة جديدة. إن إعداد مساهمات قائمة على بيانات سليمة حول انبعاثات غازات الدفيئة (بحسب ما ذكر آنفاً) وبها أهداف واضحة لتخفيف آثار الضرر والتكيف (الفوائد المشتركة) لن يساعد في تقييم الطموح الجماعي وحسب ولكنه يسهم أيضاً في صياغة وتنفيذ قرارات فعالة لتغير المناخ على المستوى الوطني.

إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً (NAMAs) هي إحدى الأدوات الإضافية الأخرى التي تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي

مبادرات التعاون الدولية: شهدت الفترة السابقة لتنظيم مؤتمر باريس تجميع أكثر من 70 "مبادرة مُحدثة للتوصل" في إطار خطة العمل، وتشمل أكثر من 7000 مؤسسة محلية و2000 شركة، وقدمت هذه المؤسسات والشركات تعهدات في مجموعة متنوعة من القطاعات دعماً لاتفاق باريس. ولا يزال من غير الواضح بعد كيفية الربط بين هذه التعهدات على المستوى دون الوطني ومن جانب الجهات غير الدولية وبين المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بالدول. وجرت محاولات أولية لتحديد تأثير التخفيف الإضافي الناجم عن هذه المبادرات، وبينت إحدى الدراسات أن تأثير 19 مبادرة رئيسية يتراوح بين 6 إلى 11 جيجا طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالنهج المعتاد (بالنظر إلى المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً) بحلول عام 2030. ويشكل هذا مساهمة كبيرة في إغلاق "فجوة الانبعاثات" وقدرها 15 جيجا طن بين خطط مواجهة تغير المناخ للدول وبين مستويات تقليل الانبعاثات المطلوبة لكيلا يتخطى ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم حاجز الدرجتين مؤبقتين مقارنة بدرجة الحرارة قبل الثورة الصناعية.

تشمل **الفرص المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي** المشاركة في بعض من هذه المبادرات لاكتساب وتبادل الخبرات مع نظرائها وتنسيق السياسات وتجميع الموارد المالية. ومن بين الأمثلة على هذه المجالات الثلاثة مجموعة C40 العالمية للحد من ظاهرة تغير المناخ (ومدينة دبي إحدى المدن المشاركة فيها) والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ قصيرة العمر (تشارك فيه 50 دولة ليس من بينها أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي) والتحالف الدولي للطاقة الشمسية (وهناك ثلاث دول خليجية من الدول الأعضاء فيه). وتتضمن البوابة الإلكترونية للجهات من غير الدول للعمل المتعلق بالمناخ التابعة للاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (NAZCA) معلومات عن عدد 77 مبادرة تعاون.

مسرد المصطلحات: المصطلحات الدولية للحوكمة والإدارة المتعلقة بتغير المناخ

المراجع: الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والموقع الإلكتروني لبروتوكول مونتريال، ومؤلف التقرير.

التحرك: يشير بصفة عامة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ أو التكيف معها (انظر أدناه).

التكيف: تعديل النظم الطبيعية أو البشرية استجابةً للظروف المناخية الفعلية أو المتوقعة أو لمواجهة آثارها.

الأطراف المدرجة في المرفق الأول: البلدان الصناعية الواردة في المرفق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتشمل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

تقرير كل سنتين (BR): يبين مدى تقدم الطرف المدرج في المرفق الأول في تحقيق أهداف تقليل الانبعاثات وتوفير التمويل والوسائل التكنولوجية والدعم لبناء القدرات للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

التقارير المحدثة للسنتين (BUR): تتضمن تحديثاً للمعلومات الواردة في الرسائل الوطنية للدول غير المدرجة في المرفق الأول وتحديداً صر انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني وتدابير تخفيف آثار تغير المناخ والقيود والثغرات بما في ذلك جميع أشكال الدعم التي تم تقديمها أو الحصول عليها.

مؤتمر الأطراف (COP) المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: هو أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويجتمع المؤتمر مرة واحدة سنوياً لمتابعة مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقية.

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (CMA): هو أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في اتفاق باريس، ويجتمع المؤتمر مرة واحدة سنوياً لمتابعة مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقية.

تبادل وجهات النظر بغرض التنسيق (FSV): استعراض في هيئة ورشة عمل للتقارير المحدثة للسنتين للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في إطار المشاورات والتحليلات الدولية ICA.

الهيدروفلوروكربونات (HFCs): غازات أشد ضرراً من باقي غازات الدفيئة يتم استخدامها في أجهزة التكييف والتبريد وقطاعات المواد الرغوية والبخاخات التي تعمل بالهواء المضغوط "الايروسول" كبدايل للكثير من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

التنفيذ: يُقصد به الإجراءات (التشريعات أو اللوائح أو القرارات القضائية أو غيرها من التدابير) التي تتخذها الحكومات لترجمة المعاهدات الدولية إلى قوانين وسياسات على المستوى الوطني.

المساهمة المقررة المحددة وطنياً (INDC): المساهمة المعترضة التي تقدمها دولة ما في إطار تنفيذ اتفاق باريس، وتشمل هذه المساهمة معلومات عن أهداف أو إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ التي وضعتها هذه الدولة وقد تتضمن أيضاً معلومات أخرى ومنها الخطط المتعلقة بالتكيف.

التقييم والاستعراض على الصعيد الدولي (IAR): إطار العمل الحالي للشفافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول، وهو يتألف من استعراض فني من الخبراء وورشة عمل للتقييم متعدد الأطراف للعرض التقديمي لتقرير السنتين للدولة.

المشاورات والتحليلات الدولية ICA: إطار العمل الحالي للشفافية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وهو يتألف من تحليل فني من الخبراء وورشة عمل لتبادل وجهات النظر بغرض التنسيق FSV لعرض التقرير المحدث للسنتين للدولة.

التقييم متعدد الأطراف (MA): استعراض في هيئة ورشة عمل لتقارير السنتين للأطراف المدرجة في المرفق الأول في إطار التقييم والاستعراض الدولي IAR.

تخفيف آثار الضرر: التدخل لتقليل مصادر غازات الدفيئة أو تحسين البواليع الخاصة بها كالكفاءة في استخدام الوقود الأحفوري أو التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة أو الحفاظ على الغابات أو زيادة مساحتها.

بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون: اتفاق دولي يسعى لتقليل إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من أجل تقليل كثافتها في الغلاف الجوي، ومن ثم حماية طبقة الأوزون للكرة الأرضية.

الرسائل الوطنية: تقرير عن صر غازات الدفيئة لدولة ما، والسياسات والتدابير المطبقة لمواجهة تغير المناخ من بين أمور أخرى، ويتم تقديم هذا التقرير في إطار نظام إعداد التقارير لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي الوقت الحاضر تختلف المحتويات المطلوبة للرسائل الوطنية والجداول الزمنية لتقديم التقارير بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

المساهمة المحددة وطنياً (NDC): المساهمة التي تقدمها إحدى الدول بموجب اتفاق باريس، وتشمل إجراءات تخفيف آثار الضرر الناجم عن تغير المناخ، وقد تتضمن أيضاً معلومات عن خطط التكيف واحتياجات الدعم والمساعدة من بين أمور أخرى.

الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: يُقصد بها الدول التي قامت بالتصديق أو الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولكنها ليست مدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية.

الدعم (وتُسمى أيضاً وسائل التنفيذ): التمويل وتطوير ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و/أو اتفاق باريس.

اجتماع الخبراء المعني بموضوع معين (TEM): ورشة عمل فيما بين الدورات يجتمع فيها الخبراء من قطاعات متنوعة لتحديد خيارات السياسات والممارسات والوسائل التكنولوجية القابلة للزيادة، والحث على تنفيذها وتقديم الدعم والمساعدة في التنفيذ في الفترة قبل 2020.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC): اتفاقية دولية بها 197 عضواً في الوقت الحالي تسعى إلى إرساء الاستقرار في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بمستوى يُحُول دون الإخلال البشري الخطير بالنظام المناخي

- Allan, Jennifer, Beate Antonich, Rishikesh Ram Bhandary, Alice Bisiaux, Mari Luomi, and Virginia Wiseman, 'Summary of the Bonn Climate Change Conference: 16-26 May 2016', *Earth Negotiations Bulletin*, Vol 12, No 767, International Institute for Sustainable Development Reporting Services.
- Allan, Jennifer, 'Ratification Math of the Paris Agreement', *Global Green Uni blog*, 4 April 2016.
- Allan, Jennifer, and Mari Luomi, 'A Brief Analysis of the Bonn Climate Change Conference', in Jennifer Allan et al., 'Summary of the Bonn Climate Change Conference: 16-26 May 2016', *Earth Negotiations Bulletin*, Vol 12, No 767, International Institute for Sustainable Development Reporting Services, pp. 23-25.
- Arabian Industry, 'Top 10: Busiest Passenger Airports in Middle East, 2015', 4 May 2016.
- Buchner, Barbara K., Chiara Trabacchi, Federico Mazza, Dario Abranskiel and David Wang, *Global Landscape of Climate Finance 2015*. Climate Policy Initiative, November 2015.
- Carbon Brief, *Developing Countries Need \$3.5 Trillion to Implement Climate Pledges by 2030*, Analysis, 9 December 2015.
- Dagnet, Yamine, and David Waskow, 'Paris Agreement Takes First Steps Forward at Bonn Climate Talks', *World Resources Institute blog*, 27 May 2016.
- Gençsü, Ipek, and Miuyki Hino, *Raising Ambition to Reduce International Aviation and Maritime Emissions*. Working Paper. The New Climate Economy. The Global Commission on the Economy and Climate, September 2015.
- Global Environment Facility, the, *GEF Policy Guidelines for the Financing of Biennial Update Reports for Parties Not Included in Annex I to the United Nations Framework Convention on Climate Change*. Accessed on 6 June 2016.
- Group of Seven, *G7 Ise-Shima Leaders' Declaration*, G7 Ise-Shima Summit, 26-27 May 2016.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Unpacking Provisions Related to Transparency of Mitigation and Support in the Paris Agreement, Expanded Summary*. Climate Change Expert Group, May 2016.
- Northorp, Eliza, 'When Could the Paris Agreement Take Effect? Interactive Map Sheds Light', *World Resources Institute blog*, 13 April 2016.
- UN Framework Convention on Climate Change, main website, consulted in June 2016.
- , *Adoption of the Paris Agreement*, Decision 1/CP.21, FCCC/CP/2015/10/Add.1, 29 January 2016.
- , *Entry into Force of the Paris Agreement: Legal Requirements and Implications*. Information note by the UNFCCC Legal Affairs Programme, April 2016.
- , 'Intended Nationally Determined Contributions Portal', consulted on 7 June 2016.
- , 'Paris Agreement – Status of Ratification', consulted on 5 June 2016.
- , *Synthesis Report on the Aggregate Effect of the Intended Nationally Determined Contributions*. Note by the Secretariat, FCCC/CP/2015/7, 30 October 2015.
- , *Taking the Paris Agreement Forward: Tasks Arising from Decision 1/CP.21*, March 2016.
- UN Framework Convention on Climate Change Newsroom, 'Global Climate Action Agenda: Climate Champions Release Detailed Roadmap', June 2016.
- UN Treaty Collection, 'Chapter XXVII, Environment, 7.d Paris Agreement, Paris, 12 December 2015', consulted on 5 June 2016.
- White House, *U.S.-China Joint Presidential Statement on Climate Change*, 31 March 2016.
- , *Joint Statement: The United States and India: Enduring Global Partners in the 21st Century*, 7 June 2016.
- Öko-Institut e.V., NewClimate Institute and Fraunhofer-Institut für System- und Innovationsforschung ISI, *Climate Initiatives, National Contributions and the Paris Agreement. Draft Discussion Paper*, 20 May 2016.

Endnotes

- (1) فيما يخص لجنة التنفيذ والامتثال لاتفاق باريس فإن الأطراف اتفقوا على بذل المزيد من الجهود في ضوء مجموعة من المسائل الاسترشادية.
- (2) الخياران محل النقاش في الوقت الحاضر هما أن يتولى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA برنامج العمل المحدد بموجب اتفاق باريس (وينفذه بمساعدة الهيئتين الفرعيتين المكلفتين بالتنفيذ وبمساعدة الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس) أو أن يقوم مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA بتعليق دورته الأولى ويطلب من مؤتمر الأطراف COP الاستمرار في الإشراف على برنامج العمل (ويحصى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس CMA مدى التقدم سنوياً).
- (3) فضلاً عن المواد الخاصة بالعرض من الاتفاق والمساهمات المحددة وطنياً، فإن هناك مواداً في اتفاق باريس عن الإجراءات والدعم لمواجهة تغير المناخ (تخفيف آثار الضرر، والتكيف، والخسائر والأضرار، والتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات) وتحديد آليات لضمان الشفافية وإحصاء وتقييم مدى التقدم وتنفيذ الاتفاق والالتزام ببنوده وتنظيم الاتفاق وتاريخ سريانه.